أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

الباحثة
لمياء فاروق مهدي عيسي

أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

الباحثة

لمياء فاروق مهدي عيسي

إشراف

الأستاذ الدكتور/ علي لطفي

مقدمة

يعد مفهوم التنمية المستدامة أهم التطورات التي شهدها الفكر التنموي الحديث وأبرز ما تم إضافته إلي أدبيات التنمية، ويعتبر الباحث الباكستاني محبوب الحق والباحث الهندي أمارتايا سن هما اللذان ينسب لهما الفضل في صياغة هذا المفهوم وتأصيله نظرياً وذلك خلال عملهما في إطار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام ١٩٧٨م [1]، ووصل الاهتمام العالمي ذروته بمفهوم التنمية المستدامة في مؤتمر قمة الأرض Earth Summit الذي عقد في مدينة ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢م، وقد تم التأكيد علي عنصر الإستدامة في عملية التنمية بتقرير التنمية الإنسانية العالمي الصادر عام ١٩٩٥، من خلال التأكيد على عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تتحمل عبئها الأجيال اللاحقة أو بسبب عدم

---

[1] Qerim Qerimi , **"Development in International Law: A Policy-Oriented Inquiry"**, Martinus Nijhoff publisher , lieden, The Netherlands, 2012 , P146.

الاكتراث بتنمية الموارد البشرية مما يخلق ظروفاً صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر[٢].

وخلال السنوات الأخيرة تزايد الإهتمام بالإستثمار الأجنبي المباشر في الأدبيات الإقتصادية فيما يخص تحقيق التنمية الإقتصادية، حيث تم تطوير عدد كبير من الفرضيات حول العلاقة بين الأستثمار الأجنبي المباشر والنمو الأقتصادي، وجد" De Mello " أن الإستثمار الأجنبي المباشر له تأثيرات إيجابية علي النمو الإقتصادي في كل من الدول النامية والمتقدمة حيث يؤدي إلي إحداث نمو طويل الأجل في البلد المضيف ناتج عن أثر الخارجيات فيما يخص التكنولوجيا والمعرفة المنقولة من الدولة المستثمرة[٣]

مشكلة البحث

تتجه أكثر بلدان العالم إلى التفكير في نموذج إنمائي جديد ناشئ يضع أهداف التنمية الشاملة والمستدامة ومن بعدها النمو الأخضر على نفس مستوى النمو الاقتصادي. فيظهر أمام هذه الخلفية جيل جديد من سياسات الاستثمار الأجنبي يعتمد على الإعتبارات البيئية والإجتماعية كجزء من المعطيات التي يتم على أساسها تصميم السياسات التنموية لتحقيق التنمية المستدامة.

أهداف البحث

التعرف علي الأتجاهات الحديثة في عملية التنمية مع تحديد أثر سياسات الأستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية علي أبعاد عملة التنمية المستدامة الثلاثة (البعد الأقتصادي . البعد البيئي . البعد الإجتماعي).

---

[2] United Nations Development Programme (UNDP), **Human Development Report**, 1995, New York: Oxford University Press, 1995

[3] De Mello L.R., **"Foreign direct investment –led growth: evidence from time series and panel data"**. Oxford Economic Papers 51,1999, pp. 133-151

فروض البحث

تؤثر سياسات الأستثمار الأجنبي المباشر المتبعة في الدول النامية علي أبعاد التنمية المستدامة.

منهجية البحث

أستخدم الباحث الأسلوب التحليلي القائم علي المنهج الإستقرائي.

خطة البحث

أولاً ما هية التنمية المستدامة وأبعادها

ثانياً الأستثمار الأجنبي المباشر وأتجاهاته.

ثالثاً أثر الأستثمار الأجنبي المباشر علي أبعاد التنمية المستدامة

رابعاً النتائج

أولاً : . ما هية التنمية المستدامة وأبعادها .

١ . تعريف التنمية المستدامة.

قدمت أدبيات التنمية العديد من التعريفات الخاصة بعملية التنمية المستدامة وإن إختلفت وتنوعت لكن من حيث المضمون كانت متقاربة.

ويعتبر ومن أهم تلك التعريفات وأوسعها انتشارا ذلك الوارد في تقرير Brundtland عام ١٩٨٧م عن القضايا البيئية، والذي عرف التنمية المستدامة على أنها:-

التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"[4]

إعتبر البنك الدولي أن نمط الإستدامه هو رأس المال ومن هذا المنطلق عرف التنمية المستدامة علي أنها :-

---

[4] WCED (World Commission on Environment and Development), **Our Common Future**, Oxford: Oxford University Press, 1987

" تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عير الزمن"[٥].

كما عرف Edward Barbier التنمية المستدامة بأنها :-

" ذلك النشاط الذي يؤدي إلي الإرتقاء بالرفاهية الإجتماعية أكبر قدر ممكن مع الحرص والحفاظ علي الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلي البيئة."[٦]

وعرفت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) التنمية المستدامة بأنها :-

" أداه لحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار وإرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية".[٧]

وهنا يجب الإشارة إلي انه علي الرغم من الإهتمام الدولي بعملية التنمية المستدامة وعلي الرغم من أنها تبدو واضحة إلا أنها عرفت وطبقت بطرق مختلفة

مما أدي إلي وجود نوع من الغموض حول مفهومها والذي يعتبر من المفاهيم الصعبة الخادعة وفي هذا السياق يجب الإشارة إلي أن كل من Fowke and Prasadعام ١٩٩٦ قد قدموا أكثر من ثمانين تعريفاً مختلفاً للتنمية المستدامة

---

[5] Herman E. Daly, **"Sustainable Development: Definitions, Principles, Policies"**, World Bank, Washington, DC, April 30, 2002.

[6] Pearce, D. and E. Barbier, **"Blueprint for a Sustainable Economy"**, Earthscan, London, (2000) Chapter1, p10.

[٧] دوناتو رومانو **" الإقتصاد البيئي والتنمية المستدامة "** المركز الوطني للسياسات الزراعية ـ الفاو ، ٢٠٠٣ ، ص ٥٦.

أغلبهم متنافسين أو متناقضين[8] حيث أظهرت تلك التعاريف أن هناك شبه إجماع نظري بأن المساواة (سواء بين أفراد الجيل الحالي من جهة أو بين الأجيال المختلفة من جهة أخرى) تعتبر عنصرا أساسيا للمفهوم إلا أن مضمون تلك المساواة لا يزال غامضا.

من الممكن إستخلاص ثلاث خصائص رئيسية من التعريفات والتفسيرات المختلفة لعملية التنمية المستدامة وهي كما يلي[9] :-

أ) **التنمية المستدامة هي عملية عابرة للأجيال** ، أي أنها عملية تنتقل من جيل إلى أخر. وهذا يعني أن التنمية المستدامة لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين، ومن ثم فإن الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتراوح بين ٢٥ إلى ٥٠ سنة.

ب) **التنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة جغرافياً** تتفاوت بين مستوي دولي ومستوي إقليمي ومستوي محلي، وعليه فإن تحقيق التنمية المستدامة علي المستوي القومي ليس بالضرورة أن يتحقق علي المستوي الدولي، ويمكن إرجاع هذا التناقض الجغرافي إلى آليات التحويل والتي من خلالها تنتقل النتائج السلبية لبلد أو منطقة معينة إلى بلدان أو مناطق أخرى.

ج) **التنمية المستدامة هي عملية ذات مجالات متعددة** حيث تشمل ثلاثة مجالات على الأقل (اقتصادية . بيئية . اجتماعية ثقافية). ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقا لكل مجال من تلك المجالات منفردا، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديدا في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات.

---

[8] Pezzey J. C. "**Economic Analysis of Sustainable Growth and Sustainable Development**", Environment Department Working Paper No. 15. Washington, DC: World Bank, 1989.

[9] Grosskurth, J. & J. Rotmans. "**The Scene Model: Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making**". Environment, Development and Sustainability, 7, no.1, 2005, 135–151.

٢. أبعاد التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد وهي البعد البيئي والبعد الإقتصادي والبعد الإجتماعي ولكي يتم تحقيق الإستدامة في عملية التنمية لابد من وجود التكامل والترابط والتوازن بين تلك الأبعاد.

١.٢. البعد البيئي:

ترتكز فلسفة التنمية المستديمة على حقيقة تقول بأن استنزاف الموارد البيئية الطبيعية، التي تعتبر ضرورة لأي نشاط زراعي أو صناعي، سيكون له آثاراً ضارة على التنمية والاقتصاد بشكل عام، لهذا فإن أول بند في مفهوم التنمية المستديمة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي.[١٠] ويتمثل البعد البيئي في عملية التنمية المستدامة في الإستخدام الأمثل للطاقة والإقتصاد في الموارد غير المجددة والتنبؤ بأثر التنمية علي النظم الأيكولوجية[١١] لذلك فإن البعد البيئي يشمل العديد من الجوانب منها ما يلي :-

❖ **الأمن البيئي:** والمقصود بالأمن البيئي هو تأمين الحصول علي المياة النظيفة والهواء النقي والأراضي الصالحة للزراعة[١٢]، وتبرز أهمية معالجة هذه القضايا بإعتبارها جزءاً من مجمل إهتمامات التنمية المستدامة فيما يتعلق بأمان الموارد الطبيعية في العالم والتي تعتبر ضرورية للتنمية البشرية بل لبقاء الأنسان فالبشرية تعتمد علي السلع والخدمات التي توفرها النظم الأيكولوجية ومن ثم فإن

---

[١٠] زوليخة سنوسي ، هاجز بوزيان الرحماني ، "البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة" ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموراد المتاحة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر ، ابريل ٢٠٠٨.

[١١] كولون ريز ، "النهج الأيكولوجي للتنمية المستدامة" ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد الثلاثون ، العدد ٤ ديسمبر ١٩٩٣ ، ص ص ١٤ :١٥.

[12] Rachel Masika and Susan Joekes, "Environmentally SustainableDevelopment and Poverty:A Gender Analysis", Report prepared for the Gender Equality Unit,Swedish International Development Cooperation Agency (Sida),October 2007 P9

حماية وإصلاح النظم الأيكولوجية لكوكب الأرض يمثلان أحد التحديات المهمة في عملية التنمية المستدامة"[١٣].

❖ **تغير المناخ** :يعتبر الإحتباس الحراري أحد المشاكل المعقدة التي تشمل العالم كله و تتشابك مع قضايا أخري مثل قضايا الفقر وقضايا التنمية الإقتصادية والنمو السكاني، كما تمثل ظاهرة الإحتباس الحراري أحد التهديدات الهامة التي تواجه عملية التنمية المستدامة في الدول النامية أكثر من الدول المتقدمة نظراً لضعف هياكل تلك الإقتصادات في مواجهة تداعيات الناتجة عن التغيرات المناخية. من جهة أخري هناك إقتصادات تعتمد علي قطاعات تتأثر مباشرة بالظروف المناخية كالزراعة والصيد البحري وإستغلال الغابات والموارد الطبيعية[١٤].

٢.٢.البعد الإجتماعي

يعتبر البناء الإجتماعي هو أحد الأهداف الرئيسية لعملية التنمية المستدامة، حيث ان ثقافة الإنسان تصنع القيم الفكرية والروحية والمادية، فبدون الثقافة لا يمكن توظيف الموارد البشرية والطبيعية لصالح الإنسان والمجتمع لذلك فإن التنمية الإجتماعية أمر هام لتحقيق حياة أفضل للفرد والمجتمع.[١٥]

❖ **حقوق الإنسان**: علي الرغم من الرفاهية الإجتماعية التي قد يتمتع بها الفرد في الدول النامية والتي قد تصل إلي مستويات الرفاهية في الدول المتقدمة قد لا يتحقق ما يقابلها من مستوي الرفاهية في الجانب المعنوي حيث تجد الفرد لا يباشر كافة حقوقه السياسية والمدنية ولا يتمتع بالمشاركة السياسية التي تضمن حق الإنتخاب والتصويت والتداول السلمي للسلطة والمساواة أمام القانون وحرية

---

[١٣] التقرير الموجز للأمم المتحدة ، " السكان والبيئة والتنمية "، نيويورك ، ٢٠٠١ ، ص ٢٠

[١٤] تسعديت بوسبعين ، " أثر التغيرات المناخية علي الإقتصاد والتنمية المستدامة مع الإشارة إلي حالة الجزائر" ، الملتقي الوطني الأول حول البيئة والتنمية المستدامة ، كلية علوم الطبيعة والحياة وعلوم الطبيعة ٢٠١٤

[١٥] إيمان محمد الطائي ، حسن حمود الفلاحي ، " التكوين الإجتماعي والثقافي ودورهما في التنمية المستدامة " ، مجلة البحوث التربوية والنفسية ، بغداد ، العدد الحادي عشر.

التعبير ١٦ لذلك دعت منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش مختلف دول العالم إلى إعادة التأكيد على التزامات الدول القانونية إزاء احترام وحماية وتفعيل حقوق الإنسان، والتي تعتبر ضرورة مُلزمة من أجل التنمية المستدامة.

❖ **السلام والأمن البشري**: منذ مطلع الألفية الجديدة، تغير المشهد الديمغرافي والبيئي والتكنولوجي تغيرا كبيرا وأصبحت التهديدات المشتركة التي يتعرض لها السلام والأمن والتنمية أكثر تعقُّدا وتشابكا من أي وقت مضى . وفي حين أتاح التقدم التكنولوجي فرصا جديدة للمشاركة السياسية والحد من الفقر، يشهد العديد من المناطق تزايدا في تفاوت الدخول وعدم المساواة وتخلّفاً للفئات الضعيفة عن الركب . ونتيجة لذلك، لا يزال ١.٢ بليون شخص يعيشون في فقر مدقع ويتعرضون لأوجه حرمان شديد بسبب الاختلافات المتعلقة بنوع الجنس والأصل العرقي والإعاقة والسن والموطن . وبالإضافة إلى ذلك، فإن ضغوط النمو الحضري وتغير المناخ تشكل تحديات كبيرة للشعوب والحكومات في جميع أنحاء العالم، في حين أن النزاعات العنيفة ما زالت تقوض ما نصبو إليه من سلام وتنمية وتقدم اجتماعي.

❖ **المساواة بين الجنسين**: يعتبر تحقيق المساواة للمرأة في المشاركة في الحقوق والفرص من الأمور الهامة في عملية التنمية المستدامة حيث يعزز هذا الأمر القضاء علي الفقر وتعزيز النمو الشامل المستديم لكافة طبقات المجتمع علي أساس من المساواة وتمتع النساء خصوصاً النساء الفقيرات الريفيات التي ترتبط حياتهم أرتباطاً وثيقاً بالبيئة بمعارف تمكنهم من أن يكونوا قادرات علي تشكيل السياسات البئية الخاصة بهم وبالمجتمع.[١٧]

❖ **الصحة**: نص المبدأ الأول من إعلان ريو للبيئة والتنمية على ما يلي: يقع البشر في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ويحق لهم أن يحيوا

---

[١٦] عبدالخالق عبدالله ،" البعد السياسي للتنمية البشرية "، حالة دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٩٠ ، ص ٩١.

[١٧] برنامج الأمم المتحدة الإنماني ، "المساواة بين الجنسين وبرنامج الأمم المتحدة الانماني " ، نيويورك ، فبراير ، ٢٠١٤.

حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة، ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة مع تفشي الأمراض المهلكة بدرجة كبيرة، كما يتعذر الحفاظ على صحة السكان دون وجود تنمية مستدامة من الناحية البيئية.[١٨]

٢.٣.البعد الإقتصادي

❖ **الحد من الفقر** : ارتبط مفهوم الفقر في العالم بأنماط العيش المرتبطة بدورها بمعطيات البيئة وظهرت فلسفة اقتصادية اجتماعية جديدة مستمدة من تطور تطبيقات التنمية المستدامة وهي مكافحة الفقر عن طريق تعزيز أنماط المعيشة المستدامة والتي تعتمد على إدارة الموارد الطبيعية واستثمار القدرات البشرية للفقراء في تحسين مستوى المعيشة بشكل مستدام ودخل هذا المفهوم في أدبيات الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[١٩].

❖ **المسؤولية الإجتماعية للشركات**: في عام ١٩٩٩ صدر"الميثاق العالمي (The Global Compact) وهو مبادرة دولية دعت بمقتضاها الأمم المتحدة الشركات للتحلي بروح المواطنة المؤسسية، وزيادة مساهمتها في التصدي لتحديات العولمة، والمشاركة الطوعية في التنمية المستدامة. وقد تضمن هذا الميثاق عشرة مبادئ في نطاق حقوق الإنسان ومعايير العمل وحماية البيئة ومكافحة الفساد.
وبالتوقيع على هذا الميثاق تؤكد الشركات على التزامها بمسئوليتها الاجتماعية وفقا لمبادئ هذا الميثاق.

❖ **اقتصاد السوق**: إن إقتصاد السوق بوضعه الحالي لا يحمي البيئة لذلك يجب أن تتجه الجهود سواءاً علي المستوي المحلي أو العالمي لإيجاد نظام أكثر فاعليه لتحقيق الأنسجام بين متطلبات السوق وعملية حماية البيئة قائمة علي

---

[١٨] تقرير الأمين العام ، " الصحة والتنمية المستدامة "، لجنة التنمية المستدامة ، المجلس الإقتصادي والإجتماعي ، الأمم المتحدة ، مايو ٢٠٠١.

[١٩] باتر محمد علي وردم، "العولمة ومستقبل الأرض" ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣، ص ٨٦.

العدل. بالإضافة إلي ضرورة إحداث ثورة تكنولوجية لرفع كفاءة أستخدام الطاقة واستخدام مصادر الطاقة المتجددة وإعادة تدوير المخلفات[٢٠]

٣.٣.التفاعل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة:

هناك عدد من التفاعلات التي تم بين الأبعاد المكونة لعملية التنمية المستدامة كما هو موضح بالشكل التالي

أ) **التفاعل من البعد البيئي إلي البعد الإقتصادي والعكس:** يتمثل في دالة إنتاجية للبيئة (موارد طبيعية .دور التجمعات) ، التكلفة الإقتصادية لحماية البيئة. كما يتمثل في ممارسة ضغوط من الأنشطة الإنتاجية علي الموارد البيئية والإستثمار في مجال حماية البيئة وحقوق التملك للموارد البيئية والطبيعية في الإتجاة الأخر.

ب) **التفاعل من البعد البيئي إلي البعد الإجتماعي والعكس:** يتمثل في أهمية المحافظة علي البيئة من أجل تعزيز رفاهية الأفراد والأخطار المترتبة علي الصحة من عدم الإهتمام بالبيئة والحفاظ عليها. كما يتمثل في الضغوط التي تمارسها الأنماط الإنتاجية والإستهلاكية علي الموارد البيئية والطبيعية مع أخذ المواطنين المشاكل البيئية في الإعتبار في الإتجاة الأخر.

ج) **التفاعل من البعد الإجتماعي إلي البعد الإقتصادي والعكس:** يتمثل في حجم ونوعية اليد العاملة وأهمية القوانين الإجتماعية لتأدية الأسواق الدور المنوط بها.كما يتمثل في إحتمالات التشغيل ومستويات المعيشة وتوزيع الدخل وتمويل مشاريع الأمن الإجتماعي والضغوط علي الأنظمة الإجتماعية الثقافية[٢١]

---

[٢٠] محمد حمداني ، بغداد كربالي ، " إستراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الإقتصادية والتكنولوجية بالجزائر "، مجلة علوم إنسانية ، السنة السابعة ، العدد ٤٥ ، ٢٠١٠.

[٢١] بيوض محمد العيد ، " تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية ـ دراسة مقارنة : تونس ، الجزائر ، المغرب "، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، ٢٠١١ ، ص ٨٠.

ثانياً:- الإستثمار الأجنبي المباشر وأتجاهاته.

١) مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

لم يكن هناك تعريف محدد وموحد للاستثمار الاجنبي المباشر منذ ان تم تداول هذا المصطلح بل تعددت التعاريف التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك الجهات التي قامت بتقديم تلك التعاريف من منظمات دولية أو اشخاص، وتشترك غالبية هذه التعاريف من حيث التركيز على **نسبة ملكية المستثمر الأجنبي**، وعلى **عنصر القدرة على المشاركة في إدارة هذه المشروعات**.

يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر عند امتلاك شخص أو شركة من دولة ما، أصولاً في دولة أخرى من أجل إدارة هذه الأصول. من هنا فإن توافر القدرة على إدارة الأصول تمثل العنصر الأساسي المميز للاستثمار الأجنبي المباشر[٢٢].

ويعرف **Lindert & Pugel** الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه حيازة المستثمرين الأجانب على نسبة من ملكية المؤسسات في البلد المضيف، بحيث لا تقل عن ١٠% بما يمكنهم من المشاركة في إدارته[٢٣].

كما عرف Hess & Ross الذي ينص أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدول المضيفة، أو الإضافة إلى رصيد الآلات والمعدات أو شراء المستثمرين الأجانب للشركات المحلية فى الدولة المضيفة بحيث لا تقل نسبة ملكيتهم عن ١٠% من أصول الشركة[٢٤].

ويتسم هذان المفهومان بالشمولية. من هنا يلاحظ أن الاستثمار الأجنبى المباشر قد يتخذ عدة صور والتى قد تتمثل فى صورة مشروعات مشتركة جديدة، أو إنشاء

---

[22] Kenworthy, J. L. (1997): **"Foreign Direct Investment in Egypt: Problems and Prospects"**. Development Economic Policy Reform Analysis Project (DEPRA), 22nd International Conference for Statistics, Computer Sciences for Scientific and Social Applications, Cairo, May 10, p. 3.

[23] Peter H. Lindert and Tomas A. Pugel **"International Economy"**, 10th Edition 1996, p 822.

[24] Hess P. and C. Ross, **"Economic Development: Theories, Evidence and Policies"**, the Dryden Press, Harcourt Brace college publisher, USA. 1997, page 490.

مشروعات جديدة تكون ملكيتها الكاملة للأجانب أو المشاركة فى مشروعات محلية قائمة. و تتراوح نسبة الملكية ما بين ١٠-١٠٠%.

ويعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأنكتاد" الاستثمار الأجنبي المباشر على انه نوع من الاستثمار الدولي، وفي ظله يقوم مقيم دولة ما بالمساهمة في أو امتلاك مشروع في دولة أخري، ويعكس هذا الاستثمار منفعة وسيطرة دائمين للمستثمر الأجنبي من خلال القوة التصويتية التي تعكسها حصة دائمين للمستثمر الأجنبي من خلال القوة التصويتية التي تعكسها حصة لا تقل عن ١٠% من أسهم المشروع[٢٥].

أما البنك الدولي، فقد أورد تعريف الاستثمار المباشر على أنة "استثمار يقوم علي أساس المشاركة في الإدارة في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى بخلاف دولة المستثمر على أن يكون للمستثمر حصة من الملكية تتيح له ١٠% من أسهم المشروع[٢٦].

من خلال استعراض التعريفات السابقة يلاحظ أنها تشترك في التركيز على عنصري الملكية والإدارة في تناول الاستثمارات الأجنبية لكي تأخذ صفة الاستثمارات الأجنبية مباشرة، بالإضافة لاقتران هذا النوع من الاستثمارات بحزمة من التكنولوجيا والخبرات الإدارية والفنية

٢) أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى **الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار**. وقد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المحددات التالية[٢٧]:

---

[٢٥] جمال محمود عطية عبيد، **"تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"**، رسالة دكتوراة، كلية التجارة، جامعة حلون، ٢٠٠٣، ص٨.

[26] World Bank, **" Development issues : presentations to the 41st meeting of the development committee"**, Washington D.C, 1991, p55.

[27] Kavita Wadhwa, Sudhakara Reddy S," **Foreign Direct Investment into Developing Asian Countries: The Role of Market Seeking, Resource Seeking**

- البحث عن المصادر:

يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول ولاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية. فضلاً عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة مدربة.

- **البحث عن الأسواق:**

يهدف هذا النوع من الاستثمارات عادة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات (المحلية والمجاورة أو الإقليمية) ولاسيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة.

- **البحث عن الكفاءة:**

يحدث هذا النوع الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية.

- **البحث عن أصول استراتيجية:**

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية.

وهناك ايضا العديد من التصنيفات لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من وجهة نظر المستثمرين (الدولة المصدرة) أو من وجهة نظر الدولة المضيفة للاستثمارات. فمن وجهة نظر الدولة المصدرة، يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي: الأفقي، العمودي، والمختلط. يهدف النوع الأول إلى التوسع الاستثماري في الدول المضيفة بغرض إنتاج نفس السلع أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محلياً. أما النوع الثاني فيهدف إلى استغلال المواد الأولية (الاستثمار العامودي الخلفي) أو للاقتراب أكثر من المستهلكين من خلال التملك

and Efficiency Seeking Factors", International Journal of Business and Management Vol. 6, No. 11; November 2011, PP 219:226.

أو منافذ التوزيع (الاستثمار العمودي الأمامي)، في حين يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر المختلط النوعين المشار إليهما[28].

أما من منظور الدولة المتلقية، فيمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع حسب الهدف منها وهي الاستثمارات الهادفة إلى إحلال الوردات، أو إلى زيادة الصادرات، أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية[29].

وقد يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال تتمثل فيما يلي:.

- **الاستثمار المشترك :**

هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني و الآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف، و قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص و المشاركة في الاستثمار المشترك[30] ولا يشترط أن تكون له حصة في رأس المال بل يمكن أن تكون من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل التكنولوجي كما يمكن أن تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية أو تقديم السوق.

ولهذا النوع من الاستثمار مزايا وعيوب. قد يساعد هذا النوع في جلب خبرات تقنية وإدارية ورؤوس أموال إضافية إلى الدول أو المنشآت المحلية، خلق فرص عمل جديدة، وربما يكون له مردود على مستوى الاقتصاد الكلي. ومن عيوبه ربما أن حجم المشروع يتأثر بمقدار المساهمة الوطنية فيه وقد تكون هذه المساهمة متواضعة حسب إمكانيات البلد المضيف[31].

---

[28] Aizenman, Joshua, and Nancy Marion (2004)," **The Merits of Horizontal versus Vertical FDI in the Presence of Uncertainty,"** *Journal of International Economics*, 62, 125-148

[29] حسان خضر، " **الاستثمار الأجنبي المباشر- تعاريف وقضايا**"، مرجع سبق ذكره ، ص ٦.

[30] Kolde, E.J," **International Business Enterprise** ", London- Prentice Hall , Inc 1968, p. 260.

[31] وشاح رزاق، " **برنامج الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية**"، برنامج التدريب عن بعد، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص ص٢٦، ٢٧.

– **الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي :**

تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات وتتمثل هذه المشروعات في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة.

لكن كثير ما تجد الدول النامية المضيفة تترد كثيرا و ترفض في معظم الأحيان في التصريح لهذه الشركات للتملك لمشروعات الاستثمار و هذا يعود لتخوفها من الوقوع في التبعية الاقتصادية و ما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين الدولي و المحلي و كذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها لكن هذا لم يمنع بعض الدول في شرق آسيا و في أمريكا اللاتينية وأفريقيا من منح فرص لهذه الشركات بتملك فروعها تملكاً كاملاً في هذه الدول كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي[٣٢].

– **الاستثمار في المناطق الحرة :**

عرفت لجنة الأحصاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة المنطقة الحرة على أساس أنها منطقة جغرافية تمارس فيها أنشطة صناعية وخدمات أو أنشطة تجارية، تقع في مساحات مضبوطة حدودها وفق إجراءات جمركية مبسطة، حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج أن تعبر دون التعرض للإجراءات الجمركية ما عدا تلك التي يمنع دخولها القانون ثم تسطيع في وقت لاحق الخروج دون أن تخضع لرقابة الصادرات، كما تتم فيها المعاملات التجارية بعملات قابلة للتحويل للخارج .[٣٣]

---

[٣٢] عبد السلام أبو قحف، "**السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**" ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٨٩، ص ص ٣٠ : ٣٣.

[33] Department of Economic and Social Affairs , **Statistics Division, Statistical Territories of the World for use in International Merchandise Trade Statistics** , United Nations , New York, Series M, No. 30, Rev. 3, 2000, P6.

– مشروعات أو عمليات التجميع :

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي و الطرف الوطني العام أو الخاص، ويتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقوم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة [٣٤] و الخاصة بالتصميم الداخلي لصنع وتدفق العمليات والتجهيزات الرأسمالية الأخري في مقابل عائد مادي يتفق عليه.

ثالثاً : أثر الأستثمار الأجنبي المباشر علي أبعاد التنمية المستدامة

يمكن التميز بين الآثار المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر كالنمو الاقتصادي، والتحولات العالمية في أنماط الإنتاج والاستهلاك، ونقل التكنولوجيا من جهه ومن جهه أخرى تطور سياسات للتنمية المستدامة. في بعض الحالات، تتأثر القضايا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية معاً وبنفس الطريقة، وفي حالات أخرى تحدث أختلافات كبيرة. لذلك سوف نقوم بعرض هذه القضايا بشكل منفصل أدناه. والجدير بالذكر أن الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة لا تعد منفصلة أو متعارضة، ولكن في بعض الحالات التطور الحادث في بعد من الابعاد يؤثر ايجابياً " Positive Spillover"على البعدين الأخريين [٣٥].

١. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البعد الاقتصادي:

١.١.آثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو:

هناك جدال بين الاقتصاديين أن الدول التي تتبع استراتيجيات تنمية تعتمد على الخارج تحقق معدلات نمو اقتصادي أعلى من تلك التي تركز داخلياً. حيث

---

[34] Prema-chandra Athukorala and Kishor Sharma," **Foreign investment in a Least Developed Country: the Nepalese experience**", *Transnational Corporations*, Vol. 15, No. 2 August 2006, PP126:146

[35] UNTCAD, "**The Development Dimension of FDI: Policy and Rule- Making Perspectives**", New York and Geneva, 2003, p.32.

أختبرت عدة دراسات العلاقة بين الأستثمار الأجنبي المباشر الوارد والنمو الاقتصادي في البلدان المضيفة النامية. وأستنتجت تلك الدراسات أن الاستثمار الأجنبي المباشر لعب دوراً هاما في تعزيز النمو الاقتصادي في البلدان المضيفة لأنه يمثل "إنتقال رأس المال والمهارات الإدارية، والمهارات الفنية للبلد المضيف . وأشارات تلك الدراسات أن الظروف الاقتصادية والتقنية للبلد المضيف تؤثر على مدي مسهامة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي[٣٦].

وسواء كان الاستثمار الدولي ينبع من مصادر أجنبية أو وطنية، فقد تبين أن انفتاح السوق – إلى كل من التجارة والاستثمار – يزيد من النمو الاقتصادي. و تسمح الأسواق المفتوحة بإستخدام أكثر كفاءة وإنتاجية للموارد[٣٧].

تعتبر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي معقدة وذلك لعدة اعتبارات[٣٨]:

- أولاً: من خلال التراكم الرأسمالي في الاقتصاد المضيف، حيث يُتوقع أن تكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة محفزاً للنمو عن طريق أدماج المدخلات والتكنولوجيا الجديدة في دالة الإنتاج. تشجيع اندامج للاقتصاد المضيف.
- ثانياً: يحسن الاستثمار الأجنبي المباشر من كفاءة الشركات الوطنية للدولة المضيفة وذلك من خلال آثار الاتصال والتقليد بالإضافة إلى تعرض الشركات الوطنية للمنافسة الشرسة وآثار التقليد وتعرضهم للمنافسة الشديدة من قبل الشركات متعددة الجنسيات.

---

[36] Peter J. Buckley, Jeremy Clegg, Chengqi Wang, Adam R. Cross, **"FDI, regional differences and economic growth: panel data evidence from china",** transnational corporations , volume 11, UN, UNCTAD, April 2002, p.1.

[37] Opit, **"Foreign Direct Investment and Sustainable Development"**, p. 2.

[38] Opit, **"FDI, regional differences and economic growth: panel data evidence from china"**, p.4.

❖ وأخيراً يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الوسيلة الرائدة للتغير التكنولوجي وتنمية رأس المال البشري في الدول النامية. حيث يحدث التطور التكنولوجي من خلال عملية " التعميق الرأسمالي" على شكل إدخال أشكال جديدة من السلع الرأسمالية قائمة على المعرفة، والتي تحدث أيضاً عن طريق تدريب العامل على زيادة الانتاجية وإكتساب المهارات المطورة التي تروج لها الشركات متعددة الجنسيات. حيث سُلط الضوء في السنوات الأخيرة على أن معدل النمو في مستوى التكنولوجيا في بلد ما مرتبط إرتباطاً وثيقاً بمستوى التكنولوجيا في باقي العالم.

٢.١.آثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا:

يمكن استنباط ثلاث خصائص رئيسية من مصطلح التكنولوجيا وهي أن التكنولوجيا هي المعرفة التي تتجسد في المنتجات والعمليات والممارسات. والمنتجات هي معرفة كيفية عمل المنتج كالتصميم وتفاعل تلك المنتجات مع غيرها. أما العمليات فهي معرفة كيفية إنتاج المنتجات أو تغيرها. وأخيراً الممارسات تتكون من العمليات الروتنية اللازمة لإدارة عملية الجمع بين المنتج ومعرفة عملية إعادة التوليد[٣٩].

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات أحد الأطراف الفاعلة في العالم من حيث الابتكار والتحكم في التكنولوجيا. حيث توفر المدخلات الملوسة وغير الملموسة للدول الأخرى بغية الاستخدام الأكثر انتاجية. وبطبيعة الحال فإنه ينتج عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة نقل رأس المال والتكولوجيا والمعرفة من البلد الأم إلى البلد المضيف وذلك ضمن عملية جني الأرباح[٤٠]. وينتج عن الإستخدام الأكفء للتكنولوجيا زيادة في الإنتاجية وبالتالي نمو اقتصادي وتنمية اقتصادية.

---

[39] Opit, "Foreign Direct Investment and Sustainable Development", p.15.

[40] Xiaodong Wuy, "Impact of FDI on Relative Return to Skill", University of North Carolina at Chapel Hill, Department of Economics, 2001, p. 13.

وبالتالي فإنه ليس من المستغرب أن العديد من الدول تنظر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها واحدة من أهم الوسائل للحصول على التكنولوجيا والمعرفة وذلك لرفع مستوى الانتاج.

٢. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البعد الاجتماعي:

١.٢. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة والأجور وظروف العمل:

أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي على العمالة وسوق العمل في البلد المضيف حيث يخلق فرص عمل جديدة، ويؤثر إيجابياً على الإجور وكذلك زيادة الكفاءة الإنتاجية للعمال.

ومن الأهمية بمكان عند دراسة الأثر الإجتماعي للاستثمار الأجنبي المباشر على البلدان المضيفة، أن تتوافر المعلومات الكافية عنما إذ كانت القطاعات المستثمر فيها عن طريق الشركات متعددة الجنسيات هي كثيفة المعرفة والمهارات أم لا. وللوصول لذلك يمكن تقسيم القطاعات وفق كثافة التكنولوجيا أو المهارات بها.

ولكن المشكلة المحتملة بإتباع هذه الطريقة هي أن متطلبات التكنولوجيا والمهارات للإنشطة القطاعية تختلف من دولة لأخرى. ونجد ذلك واضحاً في صناعة كصناعة الالكترونيات أو المعدات والأجهزة الالكترونية، حيث أنها صناعة ذات تكنولوجيا عالية في الدول المتقدمة، ولكنها تتسم بأنها منخفضة التكنولوجيا في العديد من البلدان النامية[٤١].

٢.٢.الاستثمار الأجنبي المباشر والحد من الفقر:

يعد النمو الاقتصادي عنصر أساسي للحد من الفقر. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن النمو يميل إلى رفع دخل الفقراء نسبياً مع وجود نمو على المستوى الكلي للدولة . وبما أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد أهم الوسائل الرئيسية لتوليد النمو فهو بالتالي العنصر الأكثر أهمية للحد من الفقر، ويعتمد ذلك على القدرة

---

[41] OECD, **"The impact of Foreign Direct Investment on Wages and Working Conditions"**, OECD conference center, Paris, France, June 2008, p. 8 & 9.

الاستيعابية للاقتصاد المضيف. ويتطلب ذلك وجود مستوى مرضى من التعليم والبنية التحتية وذلك لتحقيق الاستفادة الكاملة بالإضافة المنافسة في الأسوق المحلية[٤٢].

ويمكن اعتبار أن النمو الاقتصادي يحد من نسبة الفقراء بصفة عامة، ولكن هذا لم يحدث في عدد من البلدان. لذلك ليس هناك وصفة واحدة وواضحة للإستفادة من النمو للحد من الفقر في جميع البلدان. حيث يتطلب كل بلد إستراتيجية مختلفة عن الدولة الأخرى لضمان أن النمو يؤدي إلى الحد من الفقر. ونشير في النقاط التالية ما يمكن أن يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر بجانب رفع معدلات النمو في البلد المضيف. حيث أن للاستثمار الأجنبي المباشر القدرة على تحسين جودة النمو من خلال:

- الحد من تقلبات التدفقات الرأسمالية والتغير في الدخل
- زيادة الأصول والعمل على توزيع أفضل الدخل في وقت الخصخصة
- المساعدة في تحسين المعايير الاجتماعية والبيئية
- المساعدة في تحسين شبكات الأمان الاجتماعي والخدمات الأساسية للفقراء

وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر أداة من الأدوات التي تساعد على الحد من الفقر عندما يقل ما يسمي بـ "تساقط الآثار الإيجابية للنمو".
إن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر وتحقيق الأهداف الاجتماعية الأخرى للتنمية يعتمد أساسا على عوامل كثيرة، مثل سياسات البلد المضيف والمؤسسات، ونوعية وجودة الاستثمار، وطبيعة الإطار التنظيمي، ومرونة سوق العمل، وعوامل أخرى عديدة ومن أهم اسهمات الاستثمار الأجنبي المباشر هو الحد من الفقر بزيادة المعروض من فرص العمل خاصة العمالة المنتجة...

---

42 Michael Klein, Carl Aaron & Bita Hadjimichael, **"Foreign Direct Investment and Poverty Reduction"**, p.5.

ويمكن تعظيم الاستفادة من آثار الاستثمار الأجنبي المباشر للحد من الفقر من خلال الاعتماد على الثلاث فرضيات التالية[43]:

- من خلال نمو كثيف العمالة،
- من خلال نقل التكنولوجيا الجديدة والمعارف، والأصول غير الملموسة الأخرى المصاحبة للاستثمار الأجنبي
- من خلال تخصيص عائدات الضرائب التي تم جمعها من الشركات الأجنبية

٣.أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البعد البيئي:

كثرت الانتقادات الموجهة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لإهمالها التبعات الاقتصادية والاجتماعية السلبية وإسقاطها للاعتبارات البيئية كمحدد أساسي لوجهتها. وهناك ستة تأثيرات بيئية أساسية مرتبطة بالأستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تكون ذات أثر ايجابي أوسلبي[44]

– **تأثير تغير حجم النشاط الاقتصادي** ويكون لتغير حجم النشاط الاقتصادي أثر سلبي إذا أدى زيادة حجم الأستثمار الأجنبي المباشر إلى المزيد من التلوث .وتصبح هذه الأثار إيجابية عندما تتسبب الأستثمار الأجنبي المباشر في المزيد من الحماية البيئية من خلال النمو الاقتصادي والسياسات التنموية والتي تحفز العمليات الإنتاجية والتكنولوجيا المستعملة نحو إفراز اقل قدر ممكن من التلوث لكل وحدة من المخرجات.

---

[43] Tulus Tambunan <u>THE IMPACT OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT ON POVERTY REDUCTION. A SURVEY OF LITERATURE AND A TEMPORARY FINDING FROM INDONESIA</u> Center for Industrial Economic Studies Faculty of Economics University of Trisakti Jakarta-Indonesia p.3- p.18

[44] United Nations Conference on Trade and Development and Sustainable Business Institute at the European Business School, **Making FDI Work for Sustainable Development**, united nations publications, Geneva, 2004, p 54.

– **تأثير نمو الدخل** :هذه التأثيرات هي إيجابية على غرار الأستثمار الأجنبي المباشر التي دافعها النمو والتي تحمل رغبة عظمى في تحمل التكاليف البيئية المتبوعة بتزايد الدخل الشخصي .علاوة على ذلك مقدار الزيادة في موارد الميزانية يتم تخصيصه لبرامج الحماية البيئية، وكلاهما في الشروط المطلقة والنسبية.

– **تأثير التغير في هيكل النشاط الاقتصادي** : وهي تغيرات في أنماط الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاج على المستوى الكلي، الاستهلاك أو الاستثمار أوالتأثيرات الجغرافية الناشئة عن تنامي الأستثمار الأجنبي المباشر ، فهي تمارس أثر بيئي إيجابي وكمثال على ذلك تخفيض إنتاج المحاصيل التي تعتمد على الطرق الكيميائية المركزة لخدمة الزراعة المحلية، او تنعكس أثارها بالسلب على البيئة ومثال ذلك استنزاف المياه الجوفية المتوزعة في المناطق الرطبة لتلبية الطلب الإضافي الناجم عن الأستثمار الأجنبي المباشر

– **تأثير التغييرات في استهلاك المنتجات** : تكون هذه التأثيرات إيجابية إذا كانت الأستثمار الأجنبي المباشر تتم عن طريق تداول سلع بيئية، وتكون سلبية في حالة إذا تم تداول سلع ضارة بيئيا.

– **تأثير انتشار التكنولوجيا** : تكون هذه التأثيرات إيجابية إذا أدت التكنولوجيا المستخدمة إلى تخفيض معدل التلويث لكل وحدة منتجة، وسلبية في حالة انتشار التكنولوجيات الملوثة.

– **تأثير التشريعات المشجعة الأستثمار الأجنبي المباشر** : وتكون إيجابية من خلال تعزيز السياسات البيئية إستجابة للنمو الاقتصادي الذي ينعكس في تنامي الأستثمار الأجنبي المباشر أو من خلال إجراءات معينة تضمنتها اتفاقيات إستثمارية ، وتكون سلبية عند إرخاء السياسات البيئية بسبب ضغوط أوقيود على السياسات البيئية بفعل الاتفاقيات الإستثمارية.

رابعاً : النتــائج

١. تتوقف أثار الأستثمار الأجنبي المباشر علي عملية التنمية المستدامة في الدول المضيفة علي نوعية وأهداف الأستثمارات الموجهة إليها. ومن الممكن إعتبار نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر إلى المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول المضيفة مقياسا يعتمد عليه في تقييم قوة الأثار المرتبطة به.

٢. لا يزال الأستثمار الأجنبي المباشر أهم وسيلة لنقل التكنولوجيا حيث أن له أثار إيجابية لا تتوفر في الوسائل الأخري كالصادرات والتراخيص.

٣. يعتبر من إيجابيات الأستثمار الأجنبي المباشر للبعد الأقتصادي للتنمية المستدامة هو دعم النمو الاقتصادي للدول المضيفة بما يوفره من خبرات إدارية وتنظيمية، نقل التكنولوجيا الحديثة، دعم لبرامج البحوث والتطوير المحلية، تحفيز للاستثمار والمنافسة المحلية وتعزيز للقدرة التصديرية.

٤. يعتبر الحد من الفقر والناتج عن رفع القدرات التشغيلية و تحسين مستوى الأجور وتطوير وتأهيل قدرات وكفاءة العمالة المحلية أحد الأثار الإيجابية للأستثمار الأجنبي المباشر عندما يقل ما يسمي تساقط الأثار الإيجابية للنمو.

٥. يتوقف حجم المنافع من الأستثمار الأجنبي المباشر علي خصائص الصناعة في البلد المضيف والسياسات البيئية بها

المراجع

المراجع باللغة العربية:

١. إيمان محمد الطائي ، حسن حمود الفلاحي ، " التكوين الإجتماعي والثقافي ودورهما في التنمية المستدامة " ، مجلة البحوث التربوية والنفسية ، بغداد ، العدد الحادي عشر.

٢. باتر محمد علي وردم، "العولمة ومستقبل الأرض" ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣، ص ٨٦.

٣. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، "المساواة بين الجنسين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي " ، نيويورك ، فبراير ، ٢٠١٤.

٤. بيوض محمد العيد ، " تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية . دراسة مقارنة : تونس ، الجزائر ، المغرب "، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، ٢٠١١ .

٥. تسعديت بوسبعين ، " أثر التغيرات المناخية على الإقتصاد والتنمية المستدامة مع الإشارة الى حالة الجزائر" ، الملتقي الوطني الأول حول البيئة والتنمية المستدامة ، كلية علوم الطبيعة والحياة وعلوم الطبيعة ٢٠١٤

٦. تقرير الأمين العام ، " الصحة والتنمية المستدامة "، لجنة التنمية المستدامة ، المجلس الإقتصادي والإجتماعي ، الأمم المتحدة ، مايو ٢٠٠١.

٧. تقرير الأمين العام ، " متابعة قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٩٠ المتعلق بالأمن البشري ، الجمعية العامة ، الأمم المتحدة ، ديسمبر ٢٠١٣.

٨. التقرير الموجز للأمم المتحدة ، " السكان والبيئة والتنمية "، نيويورك ، ٢٠٠١ .

٩. جمال محمود عطية عبيد، "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"، رسالة دكتوراة، كلية التجارة، جامعة حلون، ٢٠٠٣.

١٠. حسان خضر، " الاستثمار الأجنبي المباشر – تعاريف وقضايا–"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٤.

١١. دوناتو رومانو " الإقتصاد البيئي والتنمية المستدامة " المركز الوطني للسياسات الزراعية . الفاو ، ٢٠٠٣ .

١٢. زوليخة سنوسي ، هاجز بوزيان الرحماني ، " البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة " ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموراد المتاحة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر ، ابريل ٢٠٠٨.

١٣. صالح السحيبانى،المسئولية الاجتماعية ودورها فى مشاركة القطاع الخاص فى التنمية حاله تطبيقية على المملكة العربية السعودية،المؤتمر الدولى حول "القطاع الخاص فى التنمية: تقييم استشراف" بيروت، لبنان ،٢٣-٢٥ مارس ٢٠٠٩.

١٤. عبد السلام أبو قحف، " السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية" ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٨٩.

١٥. عبدالخالق عبدالله ،" البعد السياسي للتنمية البشرية "، حالة دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٩٠ .

١٦. على عبد الوهاب نجا، "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرة على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة ١٩٧٤- ١٩٩٠"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ١٩٩٥.

١٧. كولون ريز ، " النهج الأيكولوجي للتنمية المستدامة " ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد الثلاثون ، العدد ٤ ديسمبر ١٩٩٣ .

١٨. مؤسسة التمويل الدولية، "الاستثمار الأجنبي المباشر – الدروس المستفادة من الخبرات العملية"، صندوق النقد الدولي، واشنطن، سبتمبر ١٩٩٨.

١٩. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "اتفاقيات الاستثمار الدولية: التعريف والمدى"، الخلاصات المركزة، الكويت. ١٩٩٩،

٢٠. محمد حمداني ، بغداد كربالي ، "إستراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الإقتصادية والتكنولوجية بالجزائر"، مجلة علوم إنسانية ، السنة السابعة ، العدد ٤٥ ، ٢٠١٠.

٢١. وشاح رزاق، "برنامج الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية"، برنامج التدريب عن بعد، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

المراجع الانجليزية:

1. Aizenman, Joshua, and Nancy Marion (2004)," **The Merits of Horizontal versus Vertical FDI in the Presence of Uncertainty,"** *Journal of International Economics*, 62.
2. Dale R. Weigel, Neil F. Gregory and Dileep M. Wagle , **Foreign direct investment,** world bank, 1997,
3. De Mello L.R., **"Foreign direct investment –led growth: evidence from time series and panel data"**. Oxford Economic Papers 51,1999,
4. Department of Economic and Social Affairs , **Statistics Division, Statistical Territories of the World for use in International Merchandise Trade Statistics** , United Nations , New York, Series M, No. 30, Rev. 3, 2000.
5. G.H.Hanson, **"Should countries prompt foreign direct investment"**, UNCTAD, New York and Geneva, 2001.
6. Grosskurth, J. & J. Rotmans. **"The Scene Model: Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making"**. Environment, Development and Sustainability, 7, no.1, 2005.
7. Helmut Schutz, Maria J. Welfens, **"Sustainable Development by Dematerialization in Production and Consumption-Strategy for the new Environmental Policy in Poland"**.www.wupperinst.org.

8. Herman E. Daly, **"Sustainable Development: Definitions, Principles, Policies"**, World Bank, Washington, DC, April 30, 2002.
9. Hess P. and C. Ross, **"Economic Development: Theories, Evidence and Policies"**, the Dryden Press, Harcourt Brace college publisher, USA, 1997.
10. Hong Ming, **The Development of MNC sand Their Impact on the World Economy and China's Economy**, A Thesis Presented to The School of International Business Administration of Shanghai International Studies University For the Degree of Master ,1997.
11. Jakob Simonsen, **"Foreign direct investment in transition economies: Challenges, Policies and Good practices"**, OECD – CUTS Roundtable, Istanbul, 5-6 May 2003.
12. Kavita Wadhwa, Sudhakara Reddy S," **Foreign Direct Investment into Developing Asian Countries: The Role of Market Seeking, Resource Seeking and Efficiency Seeking Factors",** International Journal of Business and Management Vol. 6, No. 11; November 2011.
13. Kenworthy, J. L. (1997): **"Foreign Direct Investment in Egypt: Problems and Prospects"**, Development Economic Policy Reform Analysis Project (DEPRA), 22nd International Conference for Statistics, Computer Sciences for Scientific and Social Applications, Cairo, May 10.
14. Kolde, E.J," **International Business Enterprise** ", London-Prentice Hall , Inc 1968.
15. Krugman Ch **"A cost benefit analysis of direct foreign investment"**, McGrew- Hill.
16. Michael Klein, Carl Aaron & Bita Hadjimichael, **"Foreign Direct Investment and Poverty Reduction".**
17. OECD, **"Putting Green Growth at the heart of Development",** March 2013.
18. OECD, **"The impact of Foreign Direct Investment on Wages and Working Conditions",** OECD conference center, Paris, France, June 2008.
19. Pearce, D. and E. Barbier, **"Blueprint for a Sustainable Economy",** Earthscan, London, (2000) Chapter.

20. Peter H. Lindert and Tomas A. Pugel **"International Economy"**, 10th Edition 1996.
21. Peter J. Buckley, Jeremy Clegg, Chengqi Wang, Adam R. Cross, **"FDI, regional differences and economic growth: panel data evidence from china"**, transnational corporations , volume 11, UN, UNCTAD, April 2002.
22. Pezzey J. C. **"Economic Analysis of Sustainable Growth and Sustainable Development"**, Environment Department Working Paper No. 15. Washington, DC: World Bank, 1989.
23. Prema-chandra Athukorala and Kishor Sharma, **" Foreign investment in a Least Developed Country: the Nepalese experience"**, *Transnational Corporations,* Vol. 15, No. 2 August 2006.
24. Qerim Qerimi , **"Development in International Law: A Policy-Oriented Inquiry"**, Martinus Nijhoff publisher , lieden, The Netherlands, 2012.
25. Rachel Masika and Susan Joekes, **" Environmentally SustainableDevelopment and Poverty:A Gender Analysis"**, Report prepared for the Gender Equality Unit,Swedish International Development Cooperation Agency (Sida),October 2007.
26. Rishika Nayyar, Priti Aggarwal, **"Global Fdi- Trends and Patterns"**, International Journal of Business and Management Invention,Volume 3 , Issue 4, April 2014.
27. Tulus Tambunan **THE IMPACT OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT ON POVERTY REDUCTION. A SURVEY OF LITERATURE AND A TEMPORARY FINDING FROM INDONESIA** Center for Industrial Economic Studies Faculty of Economics University of Trisakti Jakarta-Indonesia .
28. UNCTAD, **"Transnational Corporations and Export competitiveness overview"**, World Investment Report, New York and Geneva.
29. United Nation Environment Program (UNEP), 2010, Green Growth Economy Report: A Preview.
30. United Nations Conference on Trade and Development and Sustainable Business Institute at the European Business School, **Making FDI Work for Sustainable Development**, united nations publications, Geneva, 2004.

31. United Nations Development Programme (UNDP), **Human Development Report**, 1995, New York: Oxford University Press, 1995
32. UNTCAD, **"The Development Dimension of FDI: Policy and Rule- Making Perspectives"**, New York and Geneva, 2003.
33. WCED (World Commission on Environment and Development), **Our Common Future**, Oxford: Oxford University Press, 1987
34. World Bank, **" Development issues : presentations to the 41st meeting of the development committee"**, Washington D.C, 1991.
35. Xiaodong Wuy, **"Impact of FDI on Relative Return to Skill"**, University of North Carolina at Chapel Hill, Department of Economics, 2001.